

Distr.
GENERAL

A/51/202
S/1996/537
10 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسين

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البند ٨١ من القائمة الأولية*
استعراض تنفيذ إعلان تعزيز الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة ليوغوسلافيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه البيان الذي أدلّى به سعادة السيد ميلان ميلوتينوفتش، وزير الخارجية
الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرقية أوروبا، الذي
عقد بصفوفيا في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦.

وسوف أكون ممتنًا لو تكرّمت بطبعيّ نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق
الجمعية العامة، تحت البند ٨١ من القائمة الأولية، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فلاد سلاف جوفانوفتش
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

بيان أدى به سعادة السيد ميلان ميلوتينوفتش وزير الخارجية الاتحادي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في اجتماع وزراء خارجية بلدان جنوب شرق آسيا، الذي عقد بصوفيا في ٦ و ٧ تموز/يوليه ١٩٩٦

أود، بادئ ذي بدء، أن أتوجه بالشكر لمضيفينا، وللسيد برينسكي وزير الخارجية بصفة خاصة، إزاء حُسن ضيافتهم لنا واهتمامهم بنا وتنظيمهم الممتاز لهذا الاجتماع الذي نتعلق عليه أهمية كبيرة. وإنني على اقتناع تام بأننا قد اجتمعنا هنا في ظل رغبتنا المشتركة فيتناول موضوع إحياء وتعزيز التعاون الإقليمي، وتصميمنا على ذلك بشكل لم يسبق له مثيل، ونحن إذ نسلط بهذا نرمي إلى تقديم مساهمة حقيقية في مجال السلم والأمن وبناء حُسن الجوار الدائم وتعزيز الرخاء على شعوبنا قاطبة.

وفي المؤتمر الوزاري الأول، الذي عُقد ببلغراد في عام ١٩٨٨، أعلنا التزام بلداننا بمبادئ الترابط والسيادة والسلامة الإقليمية وحربة الحدود وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، باعتبارها أساساً للعلاقات والتعاون داخل منطقة البلقان. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لا تزال ملتزمة باحترام هذه المبادئ، فهي ت يريد أن تقيم علاقات حُسن الجوار وأن تبني التعاون الشامل مع كافة بلدان البلقان وجنوب شرقي أوروبا استناداً إلى هذه المبادئ.

ومن سوء الحظ أن التغييرات التي حدثت بأوروبا وبالعالم قد انعكست بشكل مأساوي على منطقة البلقان الحساسة. فالحرب الأهلية في البوسنة والهرسك قد أودت بحياة الكثيرين وأدت إلى دمار مادي فادح. والجزاءات التي فرضت دون حق على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد سببت ضرراً جسرياً للمنطقة بأسرها وأوروبا بكاملها. واستعادة التعاون داخل منطقة البلقان وتشجيع هذا التعاون هما أفضل السبل لتعويض ما سبق فقده وإلزاحة إمكانات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو أكثر سرعة.

ومنذ البداية الأولى للأزمة اليوغوسلافية، يلاحظ أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تطالب بحلها بأسلوب سياسي سلمي. وقد قدمت مساهمة حاسمة في تهيئة السلم في البوسنة والهرسك، وفي إبرام وتنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام. ولقد وفت على نحو مستمر بكلفة الالتزامات المنبثقة عن هذا الاتفاق. وتوقيع الاتفاق المتعلقة بمراقبة الأسلحة على الصعيد دون إقليمي، في فلورنسا، قد أدى إلى اختتم المرحلة الأولى من المفاوضات المتصلة بالمسائل العسكرية اختتاماً ناجحاً. وأمامنا اليوم ذلك الالتزام، الذي نص عليه اتفاق دايتون، والذي يقضي بالتوصل من خلال مفاوضات مقبلة إلى اتفاق بشأن مراقبة الأسلحة على الصعيد الإقليمي، إلى جانب تحديد ترتيبات أمنية جديدة في هذا الجزء من أوروبا. وينبغي أن يكون هذا بمثابة مساهمة مشتركة من جانبي في وضع نموذج أمني جديد لأوروبا في القرن الحادي والعشرين.

ونحن مهتمون على سبيل الأولوية بتنفيذ العنصرين المدني والسياسي لاتفاق السلام. وهذا يصدق بصفة خاصة على موضوع إعداد وإجراء انتخابات حرة وديمقراطية في البوسنة والهرسك. ومن المزمع بهذه الانتخابات أن تجرى في ١٤ أيلول/سبتمبر، وهي سوف تؤدي إلى إنشاء أجهزة ومؤسسات قانونية.

ونحن مهتمون بالدرجة الأولى، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي، بإعادة بناء البوسنة والهرسك، فضلاً عن سائر أجزاء يوغوسلافيا السابقة. وتنمية كافة أجزاء البوسنة والهرسك بشكل متكافئ، ومعاملة جمهورية سرбسكا واتحاد البوسنة والهرسك بالتساوي فيما يتصل بتخصيص الموارد المالية تمثلاً شرطين أساسيين لاستعادة الثقة والتعايش بين الدول. ونحن على اقتناع بأن البلدان البلقانية ستجد أن منفعتها الذاتية تكمن في هذه العملية، وأنها ستسهم فيها إسهاماً كاملاً.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، التي وفرت مأوى لما يزيد عن ٦٠٠ لاجئ من جميع الجنسيات، مهتمة بعودة اللاجئين إلى ديارهم على نحو حر آمن، وهي تطالب بتحقيق ذلك. وهي تعارض أي شكل من أشكال الضغوط الرامية إلى منع اللاجئين من البت بحرية بشأن مكان إقامتهم، كما أنها تعارض أي عقبات إدارية وغير إدارية في هذا المجال.

وأود أن أشير إلى أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تقدر ما أبدته غالبية بلدان البلقان من تفهم ومن مواقف بناءة أثناء الأزمة اليوغوسلافية. ونحن ندعو كافة بلدان البلقان إلى زيادة تأييدها لموضوع إعادة إدخال جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في كافة المنظمات المالية، بما فيها جميع المؤسسات المالية الدولية. وهذا شرط أساسي هام فيما يتصل بنجاح عملية السلام، وفيما يتصل أيضاً بتعزيز السلم والاستقرار، وفيما يتصل كذلك بتهيئة التعاون الشامل في المنطقة. ونحن نتوقع أن يعكس هذا التأييد في مواقف مشتركة يجري اتخاذها في هذا الاجتماع.

وإننا نرى أن تهيئة بيئه تتسم بالانفتاح إزاء الاتجاهات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية المعاصرة وسائر الاتجاهات الإيجابية، التي تسود أوروبا والعالم، تشكل أساس اندماج البلقان في عمليات التكامل الدائرة بأوروبا في يومنا هذا. وكان ثمة تسلیم بذلك أيضاً في النهج الإقليمي للاتحاد الأوروبي إزاء التعاون مع بلدان جنوب شرق آسيا. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تؤيد بقوة هذا النهج. والصالح الأوروبي المشترك يقضي بتأييد الاتحاد الأوروبي لتعزيز التعاون المتبادل، أي توثيق الصلات القائمة بين موارد بلداننا على صعد الاقتصاد والأسوق والهيكل الأساسية، وعلى صعيد الموارد البشرية قبل كل شيء.

وكافة بلدان البلقان مهتمة بإيجاد علاقات حُسن جوار مثالية وبتهيئة مشاركة تتسم بالامتيازات. ولا سبيل لإقامة مناخ موات للتوصل إلى حلول عملية لكافة المسائل، وخاصة تلك المسائل الثنائية التي لم تُحل بعد، إلا عن طريق بذل جهود ببناء والتذرع بالصبر وتحقيق الثقة المتبادلة.

والدول التي ابنت من يوغوسلافيا السابقة قد طلب إليها أن تسهم في بناء هذه العلاقات بمنطقة من خلال التطبيع الكامل للصلات المتبادلة. وقد قامت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، في إعلانها الدستوري المؤرخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢، بالإعراب عن استعدادها لاحترام حقوق ومصالح الدول التي

نشأت حديثاً في منطقة يوغوسلافيا السابقة احتراماً كاملاً، وبتأكيد أنها لا تضم أية مطامح إقليمية في البيئة المحيطة بها. ولقد استمرت في التمسك بهذا الموقف طوال الأزمة اليوغوسلافية، وسوف تظل على هذه الحال في المستقبل. وهي ملتزمة بالتوصل إلى نتيجة ناجحة فيما يخص عملية التطبيع الجارية حالياً، والتي أدت بالفعل إلى نتائج هامة.

إن تهيئة الأوضاع التي تمكّن جميع مواطني دول البلقان من التمتع بحقوق متساوية، بصرف النظر عن جنسيتهم أو ديانتهم، وفرص متكافئة للاستفادة من إنجازات عالم اليوم في مجالي الحضارة والديمقراطية، إنما هي مهمة أجيالنا ومسؤوليتها. وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تكفل، بموجب دستورها وقوانينها، المساواة الكاملة بأعلى المعايير العالمية لجميع رعاياها، بصرف النظر عن جنسيتهم أو ديانتهم أو غير ذلك من الخصائص.

ونحن ثق ونؤمن بأنه آن الأوان لجميع بلدان البلقان كي توجه اهتمامها نحو مستقبلها المشترك وتركز جهودها على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع الحوار والتعاون السياسيين المتعدد الأطراف على جميع الصعد وفي جميع المسائل ذات الأهمية المشتركة. وندعو في ذلك السياق إلى إنشاء جمعية استشارية لبلدان البلقان في أقرب وقت ممكن، تعتقد إما بشكل منتظم أو عند الاقتضاء وتتألف من وفود برلمانية دائمة من جميع بلدان البلقان؛

- التنمية الاقتصادية الدينامية والمنسقة لبلدان البلقان، على سبيل الأولوية. ويمكن تحقيق هذه التنمية بتدابير مختلفة، ولا سيما بتهيئة الأوضاع المواتية لاستثمار رؤوس أموال المؤسسات المالية الدولية والاتحاد الأوروبي والبلدان ذات القدرة الاستثمارية الكبيرة؛

- الحد من الحاجز الإدارية والجمالية وال الحاجز الاصطناعية الأخرى وإزالتها في نهاية المطاف؛

- التعاون على التوفيق بين التشريعات الوطنية وتشريعات الاتحاد الأوروبي؛

- إقامة روابط مباشرة فيما بين المصارف وإنشاء مصارف مشتركة تعمل على أساس تجاري، وتعجيل عملية إنشاء مصرف إقليمي لدول البلقان؛

- الأخذ بالمعايير الاقتصادية والتحديث والسياسة الفعالة بالنسبة للتكليف لإنشاء هيكل أساسي للنقل، وإقامة تعاون في ميدان الخدمات الجوية، وإنشاء وكالة بلقانية لسلامة حركة الطيران؛

- التوفيق بين النهج المتبعة إزاء المنظمات الدولية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛

- الربط بين شبكات كهرباء بلدان البلقان التي يمكن لشبكة كهرباء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تصبح فيها مركزا للتنسيق، وإقامة تعاون فيما يتعلق بالربط بين أنابيب الغاز والنفط؛

- إنشاء برنامج مستقل لحماية البيئة في بلدان البلقان (البرنامج البيئي البلقاني)، أي مركز للبيئة. وسيكون من دواعي سرور بلدي وفخره أن يقام مقر هذا المركز في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ونحن على قناعة بأن هذا الشكل من التعاون سيجعل ويسير تنفيذ المعايير الأوروبية؛

- تعاون الشرطة وغيرها من الدوائر المختصة على مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالأسلحة والمخدرات وغسل النقود؛

- والتعاون في ميدان المعلومات، والعلم، والثقافة، والإدارة، والسياحة، وفي غير ذلك من المجالات (مجموعة البلقان)، وهو ما سجل حتى الآن نتائج هامة ويستحق دعمنا المنسق والمطرد.

إن على شعوب البلقان اليوم أن تختار إما أن تبقى متفرقة أو توحد صفوفها وتنضم إلى غيرها من شعوب أوروبا على طريق الرخاء المشترك. إن التركيز على مواطن الاختلاف في بلدان البلقان سيزعزع استقرار أوروبا ككل؛ وبدلاً من ذلك يجدر بالشعوب التي تعيش في هذه البلدان أن تتجمع للعمل جنباً إلى جنب في جهد مشترك لتحقيق السلام والرخاء الاقتصادي وأي شكل آخر من أشكال الرخاء. وإن نحن فشلنا في هذا المسعى عرضنا أنفسنا لخطر البقاء على هامش تطورات العصر الحديث لأمد طويل. لذا يجب أن نسعى بعزيمة إلى التغلب بالحوار والتعاون الشامل على ما مضى من سوء تفاهم كان أحياناً كثيرة مدسوساً علينا من آخرين.

وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، نثق ونؤمن بأن مبادرة السيد جان فيدينوف، رئيس وزراء بلغاريا، التي أيدتها يوغوسلافيا تأييدها كاملاً، ستكون بداية جديدة على الطريق المؤدي إلى إنشاء جماعة من شعوب البلقان المتساوية وتحويل هذه المنطقة إلى منطقة سلام دائم واستقرار ورخاء اقتصادي وحسن جوار.

وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على استعداد لتقديم مساهمة كاملة في التوصل في هذا الاجتماع إلى اتفاقات ووضع تفاصيل برنامج وخطة محددين للأنشطة، الأمر الذي سيفتح آفاقاً للتعاون الإقليمي الديني ويثر نتائج مفيدة لهم بلدان البلقان جميعها.
